# محليات

### عروض كثيرة لبيع عقارات في المليحة ووسطي الأسعار ٧٠ ألفاً للمتر

## رئيس البلدية: تأهيل المشفى على قدم وساق... الخبز يكفي ربع الحاجة

عبد المنعم مسعود

بيّن رئيس مجلس مدينة المليحة عمر عسس أن عدد سكان المدينة حالياً يصل إلى ٢٠ ألفاً، على حين كان عددهم قبل الأزمة يتجاوز ٧٠ ألفاً، كاشفاً عن سعي البلدية لإعادة دائرة التسجيل العقاري إلى المدينة بعد نقلها إلى الإدارة المركزية خلال الأزمة.

وبيّن عسس في حديث لـ«الوطن» أن ما يعطل عودة هذه الدائرة التي تخدم نواحي المليحة وببيلا والسيدة زينب إضافة إلى بلدات أخرى عدم وجود بناء بسبب تضرر البناء السابق الذي كان يضم إلى جانب التسجيل العقاري البلدية والمالية والكاتب بالعدل إضافة إلى المحكمة مبيناً أن جميع سجلات هذه الدوائر تم حفظها ولم تتعرض للسرقة أو الفقدان سوى سجل واحد من سجلات الكاتب بالعدل مؤكداً أن جميع هذه المؤسسات لم يتم تفعيلها في المدينة بعد وأن تفعيل البلدية في المدينة تم بعد تأهيل غرفتين على حساب الأهالي مبيناً أن أغلب مشروعات المدينة تنتظر إقرارها وصرف مبالغ لها من إعادة الإعمار.

وأشار عسس إلى وجود عروض بيوع عقارية كثيرة في المدينة مبيناً أن السعر الوسطي للمتر المربع يصل إلى ٧٠ ألفاً والحد الأعظمي نحو ١٢٥ ألفاً وقد يصل إلى أكثر من ذلك في بعض الحالات، لافتاً إلى أن أجار الشقة في المدينة نحو ٣٠ ألفاً.

وأكد عسس أن ١٠٪ من أبنية المدينة آيلة للسقوط ويجب إزالتها و١٠٪ أيضاً تحتاج إلى إعادة تأهيل على حين إن باقي شقق المدينة بحاجة لإعادة إكساء من جديد مبيناً أن الضبوط الخاصة بالأضرار يتم تنظيمها منذ عام ٢٠١٢ ولم تتوقف.

وقال عسس: إن وضع الكهرباء في المدينة سيئ وإنه تم تركيب فقط أربع مراكز تحويل وهناك وعد منذ شهرين بمركزين آخرين لم يتم تنفيذه حتى الآن مؤكداً أن هذا العدد من المراكز قليل مقارنة بعدد سكان المدينة واحتياجاتهم الذي تجاوز ٢٠ ألفاً مبيناً أن تركيب مراكز التحويل تم من دون أمراس ما اضطر الأهالي لشراء أمراس على حسابهم الخاص مبيناً أنه لا عدادات في المنازل التي وصلتها الكهرباء وإنما قواطع ٦ أمبير لمنع الاستجرار الزائد عن هذه الكمية.

وأوضح عسس أن فرن المدينة بانتظار أن يتم تأهيله وأن عملية التزود بمادة الخبز تتم عبر التجارة الداخلية التي توزع ما يقرب من ألف ربطة فقط على حين إن الحاجة الفعلية تتجاوز ٤ آلاف ربطة.

وعن خطوط النقل من وإلى المدينة بيّن عسس أنه يعمل حالياً ٣٠ سرفيساً على خط دير العصافير زبدين المليحة وصولاً إلى كراج ابن عساكر على حين سابقاً كان يعمل على هذا الخط ٢٠٠ سرفيس ناهيك عن سوء حالة الطريق مبيناً أن الحاجة الفعلية للخط حالياً حوالي ٥٠ سرفيساً.

ووفقاً لعسس فإن العمل في تأهيل مشفى المليحة يجري على قدم وساق بعد أن تم رصد أكثر من ٨٠٠ مليون ليرة مبيناً أن وضع هذا المشفى في الخدمة سيعني تغطية صحية كاملة لأغلب المدن والبلدات القريبة منها.

وأعاد عسس ضعف الاتصالات الخليوية في المدينة لتركيب برج واحد فقط مما يعني سوءاً في خدمة الاتصالات الخليوية وتقطع الاتصال وخروج الخطوط عن التغطية مؤكداً الانتهاء من تأهيل بناء مركز الهاتف وانتظار عمليات التجهيز الفنية من أجل إيصال خدمة الاتصال الأرضي والإنترنت إلى المشتركين.

### عقوبات على الأسرة التي تهمل أطفالها

## وزيرة الشؤون لـ«الوطن»: لأول مرة مشروع قانون لحقوق الطفل

## مجالس عائلية يراعي وجودها القاضي لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل

محمد منار حميجو

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري عن إنجاز مشروع قانون حقوق الطفل والذي تم وضعه لأول مرة في سورية وأنه حالياً في لجنة التنمية البشرية في مجلس الوزراء، مؤكدة أنه تم وضع المشروع باعتبار أن سورية منضمة لاتفاقية حقوق الطفل الدولية وبالتالي من ضمن التزاماتها وجود قانون شامل يوضح الحقوق الممنوحة للطفل في سورية بموجب الأنظمة والقوانين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضحت قادري أن المشروع وضع العقوبات التي من الممكن أن تنجم عن الممارسات ضد حقوق الطفل من بينها عقوبات جزائية بحق الأسرة في حال إهمالها لحقوق الطفل من دون أن تحددها.

وبينت قادري أن المشروع جاء ليلبي المستوى الوطني المحلي ليكون هناك قانون جامع يتناول الطفل وأن يكون هناك مسعى لتشكيل لجنة وطنية لحقوق الطفل يضم الجهات المعنية حتى يكون الاهتمام بالطفل وخصوصاً أن هناك بعض الوزارات لها جانب عمل بالاهتمام بالطفل مثل التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل.

وأشارت قادري إلى أن حقوق الطفل مراعاة في العديد من التشريعات السورية الحالية باعتبار أن المنظومة التشريعية في سورية قوية وتخدم موضوع الطفل، ضاربة مثلاً موضوع التسرب المدرسي والتعليم الإلزامي والقوانين التي لها علاقة في وزارة الصحة وهي اللقاحات إلا أنه تمت الإضاءة على هذه الأمور ضمن إطار جامع وهو مشروع قانون حقوق الطفل.

ولفتت قادري إلى أن المشروع فصل في حقوق الطفل ضمن فصول وأبواب معينة لها علاقة بالمواضيع التي تخص الطفل ويلزم تطبيقها، كاشفة أن هناك فكرة جديدة وهي المجالس العائلية والتي يمكن فيها للقاضي المختص أن يراعي ضرورة وجودها بالنسبة لحالات معينة للأطفال حتى يكون هناك أحد من الأسرة داعماً للقرار الذي يكون فيه المصلحة الفضلى للطفل.

> من حق الطفل اختيار العيش مع أحد الوالدين

وأشارت قادري إلى أن المشروع نص على حقوق الطفل في الرعاية لدى الأسرة والإرضاع إضافة إلى أنه نص على موضوع الرعاية البديلة ومن له الحق في ذلك سواء للأسرة الأصيلة أو الممتدة أو الخيارات الأخرى للرعاية إضافة إلى تفاصيل أخرى في هذا الموضوع.

وأكدت قادري أن الأهم لدينا في هذا المشروع الطفل السوري وضرورة أن يكون هناك إطار جامع لكل الجهات الرسمية والخبيرة في هذا الموضوع حتى تكون دائماً في نقاش مستمر لكل شيء يحقق هذا الهدف إضافة إلى أن المشروع جاء ليؤكد للمجتمع الدولي أن سورية التزمت بالاتفاقية.

وأشارت قادري إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية الأخير موضحة أنه من ضمن التعديل أنه يحق للطفل اختيار أن يكون مع أحد الأبوين، لافتة إلى أن مشروع القانون ليس البداية بل البداية التشريعات القانونية الموضوعة سابقاً والمتعلقة بحقوق الطفل سواء المدنية والجزائية ولو أن قانون الطفل لم ينص عليه بشكل واضح فإن هذه القوانين نصت عليه.

### ١٧,٨ مليار ليرة إيرادات مالية حمص من الضرائب والرسوم منذ بداية العام

## عرابي لـ«الوطن»: ١٠٠ متهرب ضريبياً في حمص

## ٢١٠ ملايين ليرة رسوم الإنفاق الاستهلاكي المحصلة من المنشآت السياحية

حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير مالية حمص وليد عرابي لـ«الوطن» أن إجمالي إيرادات الخزينة العامة التي حققتها مديرية المالية للدولة من مختلف الزمر الضريبية والرسوم المباشرة وغير المباشرة بلغت نحو ١٧,٨ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي، محققة بذلك زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة عن إيراداتها خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ولفت عرابي إلى وجود زيادة مستمرة وبشكل تصاعدي في الحصيلة الضريبية منذ بداية العام الحالي، حيث بلغت قيمة تحصيلات المديرية من الزمر الضريبية المباشرة المختلفة (الأرباح والدخل المقطوع والرواتب والأجور وعقارات ورؤوس أموال) ما يزيد على ٧,٢ مليارات ليرة سورية، محققة بذلك زيادة بنسبة ٧٥ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، على حين بلغت تحصيلات الضرائب غير المباشرة ١٣٨ مليون ليرة سورية محققة زيادة بنسبة ٧٦ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، معيداً ذلك إلى تفعيل إجراءات قانون جباية الأموال العامة والتشدد في متابعة التحصيل والعمل على تعزيز الثقة بين الدوائر المالية والمكلفين واعتبارهم شركاء في مرحلة إعادة بناء القاعدة الاقتصادية في المحافظة بشكل خاص والبلد بشكل عام.

وأشار إلى أن تحصيلات الرسوم المباشرة وغير المباشرة زادت أيضاً بنسب جيدة جداً، حيث بلغت قيمة الرسوم المباشرة ١,٧ مليار ليرة سورية وقيمة الرسوم غير المباشرة حققت ما يزيد على ٣ مليارات ليرة سورية، مبيناً أن التحصيلات الضريبية من زمرة رسم طابع العقود بلغت حتى نهاية شهر تموز الماضي نحو مليار ليرة سورية، وتحصيلات الرسوم القنصلية نحو ١,٤ مليار ليرة سورية، وتحصيلات زمرة الرسوم القضائية ١٠٧ ملايين ليرة سورية.

وكشف عرابي أنه تم إنجاز ما يزيد على ٣٨ ألف تكليف ضريبي بزمرتي الأرباح والدخل المقطوع حتى نهاية شهر تموز الماضي، ففي زمرة مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية تم إنجاز نحو٣ آلاف تكليف منذ بداية العام الجاري، وتمت جباية الضرائب المترتبة من هذه الفئة بنحو٥ مليارات ليرة سورية، حيث تم تحقيق زيادة بنسبة ٢٥٠ بالمئة بالمقارنة بما تم تحصيله خلال الفترة ذاتها من العام الفائت التي بلغت حينها مليارَي ليرة سورية، وأما مكلفو ضريبة الدخل المقطوع فقد وصل عددهم إلى نحو٣٥ مكلفاً ضريبياً في هذه الزمرة يجري تكليفهم وتصنيفهم كل حسب زمرته بحسب القوانين والأنظمة وكل بحسب دورته الخاصة، وقد بلغت الإيرادات المحصلة من جباية الضريبة من هذه الزمرة حتى نهاية شهر تموز الماضي نحو ٦٠٠ مليون ليرة سورية، محققة بذلك زيادة بنسبة ٢٠٠ بالمئة مقارنة بها مع الفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت حينها ٢٨٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن المديرية وبهدف تحقيق سهولة في استيفاء الرسوم نظراً لتعددها واختلافها وتعدد الجهات المعنية بإنجاز المعاملات المالية لهذه الرسوم التي تشكل مديرية النقل والشؤون المدنية والمصالح العقارية والتجارة الداخلية والعدلية أهمها، إضافة إلى صالات الخدمة، تم توزيع عاملين من مديرية المالية إلى هذه الدوائر لاستيفاء الرسوم المقررة فيها وتسديدها يومياً إلى خزينة المديرية، مضيفاً: في زمرة مكلفي ضريبة الدخل المقطوع الزمرة الأكثر اتساعاً فيتم التكليف وفق دورات تصنيف تسري عليهم لعدة سنوات وكل فئة ضمن هذه الزمرة لمدة محددة باعتبارها تضم عدة فئات، بحيث يتم زيارة المكلف أيضاً في موقع عمله من مراقب دخل مختص يطلع على الحسابات الممسوكة لديه وحجم نشاطه على أرض الواقع ومن ثم تحديد رقم عمله السنوي (سواء كانت مبيعات أم خدمات) ثم عرضها على لجان مختصة لها الحق في التعديل في حال عدم التناسب وحجم الفعالية لتكون هذه القرارات أكثر منطقية وواقعية وعدالة في ضوء الأسعار الرائجة حالياً في الأسواق وليتم استيفاء الضريبة بما يتناسب مع حجم العمل الحقيقي.

وأوضح عرابي أنه وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ وقراراته التي أجازت طي بعض تكاليف وتحققات ضريبة الدخل المقطوع للمناطق المتضررة، فقد عملت المديرية على تنفيذ أحكام المرسوم وتحديد المناطق المتضررة وفق لجان متخصصة والعمل على تنفيذ عمليات وقرارات الطي من دون طلب من المكلفين، وقد بلغت القرارات الصادرة بهذا الشأن حتى نهاية شهر تموز الماضي أكثر من ١٣ ألف قرار طي، حيث يجري قرار الطي لحين إعادة مباشرة العمل من جديد للمكلف وإعادة فتح محله التجاري، علماً أن هناك ما يزيد على ٥٠ ألف محل متضرر في حمص والمناطق التابعة لها بحاجة إلى قرارات طي تكليف.

وبيّن عرابي أن ظاهرة التهرب الضريبي موجودة لدى البعض من المكلفين الذين لم يعد في إمكانهم إخفاء فعالياتهم وأنشطتهم بالكامل وإنما يحاولون إخفاء جزء منها أو عدم التصريح عن حجمها الحقيقي والفعلي وخاصة لدى فئة من مكلفي الدخل المقطوع، وذلك يعود إلى غياب الوعي الضريبي وعدم التزامهم بمسك السجلات والقيود علاوة على أن عملية تكليفهم تتم وفق آلية تقدير شخصي من خلال الزيارات والمشاهدات التي لا تعبر عن الواقع الحقيقي في معظم الأحيان، لافتاً إلى أنه وبموجب أحكام القانون رقم ٢٥ المتعلق بالاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي بحق المكلفين المتهربين والمخالفين لقانون الضرائب والرسوم تم تنشيط عمل ضابطة مكافحة التهرب الضريبي في المديرية وتنظيم محاضر الضبوط اللازمة بحق المخالفين، حيث تم تنظيم ما يزيد على ١٠٠ ضبط تهرب ضريبي منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي، وتم تحصيل نحو ٤ مليارات ليرة سورية من الضريبة الواجبة والغرامة الناتجة عن تلك الضبوط.

وأشار إلى أنه ونتيجة للقاءات الدورية مع الصناعيين والتجار وحثهم على دفع ما يترتب عليهم من ذمم مالية وتوضيح الثقافة الضريبية لهم والتعاون المتبادل مع دوائر الدولة الأخرى واتخاذ الإجراءات القانونية كافة بحق المتخلفين، تم الإقبال بشكل كبير على دفع الضرائب والذمم المالية حتى تم الوصول إلى تضاؤل وتلاشي فئة المتخلفين عن التسديد بنسبة تزيد على ٩٥ بالمئة في محافظة حمص، مبيناً أن جميع الضرائب على التجار والصناعيين يتم تحصيلها حالياً دون تخلف وما تبقى من ذمم مالية فهي تقع ضمن زمرة المسقفات وريع العقارات وهي ضرائب بسيطة جداً وذلك لتعذر الوصول إلى أصحابها.

وأكد مدير المالية أن المديرية حققت نتائج إيجابية بما يخص رسم الإنفاق الاستهلاكي وخاصة بعد أن عملت وزارة المالية على استصدار النص التشريعي الذي تمثل بالمرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٧ الذي أجاز لمستثمري منشآت الإطعام السياحي توقيع اتفاقيات مع مديريات المالية يتم من خلالها تحديد رقم شهري للمنشأة يستوفى على أساسه رسم الإنفاق الاستهلاكي وضريبة الدخل، حيث حقق هذا التشريع إيرادات للمديرية تضاعفت من خلاله، حيث تم تنظيم الاتفاقات مع معظم هذه المنشآت في المحافظة ويتم تجديد هذه الاتفاقيات كل ستة أشهر بهدف مراعاة وضع المنشأة وما يطرأ عليها من تغييرات، كاشفاً أنه تم تحقيق نحو٣١٠ ملايين ليرة سورية من رسم الإنفاق الاستهلاكي على تلك المنشآت السياحية بما فيها المطاعم والفنادق منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي، محققة بذلك زيادة بنسبة ٣٠ بالمئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي التي وصلت خلالها إلى ٢٠٩ ملايين ليرة سورية.

### ١١ مخالفة غذائية في فندق واحد في حلب ومحل كان يذبح حميراً في حمص

## ٩٥ بالمئة من اللحوم التي يأكلها السوريون غير مراقبة صحياً

## نقيب الأطباء البيطريين لـ«الوطن»: تغييب الأطباء عن مراقبة المسالخ واللحوم في المشافي

جلنار العلي

كشف نقيب الأطباء البيطريين في سورية، وعضو مجلس الشعب سمير الإسماعيل لـ«الوطن» أن نسبة اللحوم غير المراقبة صحياً والتي يأكلها المواطن السوري تصل إلى نحو ٩٥٪، وأن اللحوم المراقبة لا تتجاوز نسبتها ٥٪ فقط، معيداً ذلك إلى أن الأطباء البيطريين مغيبون عن أداء أدوارهم في مراقبة عمليات الذبح في المسالخ، أو مراقبة اللحوم التي يتم إدخالها إلى المشافي وتقديمها إلى المرضى، وخاصة بعد أن قامت وزارة الصحة بفصل الأطباء البيطريين المتعاقدين معها والذين تصل أعدادهم إلى نحو ٣٠ طبيباً على مستوى سورية، على الرغم من حاجة مديريات الصحة إليهم.

وأضاف: كما بقيت مديريات الأمراض المشتركة في الوزارة خالية من الأطباء البيطريين على الرغم من أهميتهم، معتبراً أن هذا القرار نابع من عدم دراية بمهام الطبيب البيطري أو قد تم اتخاذه بدافع الغرور.

وبيّن الإسماعيل أن معظم الأطباء البيطريين يعملون في القطاع الخاص ولا يعملون ضمن الوظائف الحكومية، لافتاً إلى وجود ١١ وزارة في سورية تحتاج إلى أطباء بيطريين ولكن لا يوجد فيها ملاك لهم وذلك بسبب قدم الأنظمة الداخلية في الوزارات، مشيراً إلى أنهم لم تلحظ أهمية الأطباء البيطريين ولم يتم تعديلها إلى الآن، ذاكراً منها وزارة الصحة والإدارة المحلية والبيئة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، إضافة إلى وزارة الصناعة.

> ١١ وزارة تحتاج إلى أطباء بيطريين لكن لا يوجد فيها ملاك لهم

وأكد الإسماعيل ضرورة وجود أطباء بيطريين في وزارة الصناعة للإشراف على المسالخ التي تؤخذ منها اللحوم لصناعة الغذائيات المعلبة كالمرتديلا وصناعة الألبان والأجبان وغيرها، منوهاً بأن وزارة الصناعة لا يوجد فيها أي طبيب بيطري لأداء هذه المهام، لافتاً إلى أن الدوريات التي تقوم بها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أيضاً لا يوجد فيها أي طبيب بيطري للكشف عن صلاحية اللحوم والمشتقات الحيوانية، مشدداً على ضرورة وجود أطباء في مديريات ومخابر الوزارة أيضاً.

وأضاف: على الرغم من أن وزارة السياحة تفتقر أيضاً إلى ملاك خاص بالأطباء البيطريين إلا أنه تم مؤخراً الاتفاق بين النقابة والوزارة على فرز أطباء إلى الجولات التي تقوم بها الوزارة للرقابة على المطاعم وذلك في دمشق وحلب والسويداء، على أن تكون مشاركتهم مجانية دون وجود أي عقد يضمن لهم راتباً شهرياً، مشيراً إلى أن أول جولة قامت بها الوزارة بمشاركة طبيب تم الكشف فيها عن ١١ مخالفة غذائية تؤدي إلى التسمم في أحد الفنادق الفخمة في حلب، إضافة إلى إغلاق محال سياحية في السويداء، وتم الكشف عن محل يذبح لحم حمير في حمص في إحدى السنوات، مضيفاً: وأثناء التحقيقات الأولية اعترف صاحب المحل بأنه يبيع هذه اللحوم منذ عام ويقوم ببيعها إلى أفضل المطاعم في دمشق، معيداً ذلك إلى عدم وجود الرقابة على هذه اللحوم، وانتشار الذبح العشوائي أمام محلات اللحوم.

وأشار الإسماعيل إلى أن وزارة الزراعة هي الجهة الوحيدة التي تقوم بإجراء مسابقات لتوظيف الأطباء البيطريين، متابعاً: نحتاج إلى تخريج ١٠ دفعات من طلاب الطب البيطري لسد حاجة وزارة الإدارة المحلية فقط لأنها تشرف على المسالخ التي تكون بإدارة البلديات، كما نطالب بمرسوم لفرز الأطباء البيطريين فور تخريجهم إلى الوزارات أسوة بالمهندسين والمهندسين الزراعيين، حيث يتم فرز نحو ٥ آلاف مهندس كل عام، معتبراً أن ٢٠٠ خريج من كلية الطب البيطري لا يشكلون أي عبء على ميزانية الدولة.

ولفت الإسماعيل إلى أنه على الرغم من الدعم المقدم إلى الثروة الحيوانية إلا أنها لا تزال إلى اليوم مهملة، مع أنها تؤمن نحو ٥٠٪ من الأمن الغذائي في سورية، مشيراً إلى أن الثروة الحيوانية تأثرت بشكل كبير خلال الأزمة بسبب القيام بالذبح العشوائي للكثير من إناث الأغنام والأبقار، الأمر الذي هدد بانقراضها، إضافة إلى التهريب الذي أدى إلى ضياع الكثير من هذه الثروة، فضلاً عن دخول فروج فاسد ومنتهي الصلاحية من تركيا، إضافة إلى البيض التركي الذي دخل إلى الأسواق وأدى إلى الكثير من الأمراض، وخاصة في حماة.

ومن جهة أخرى كشف الإسماعيل أن عدد الأطباء البيطريين في سورية يصل إلى نحو ٤٥٠٠ طبيب، منهم ٤٢٠٠ طبيب منتسب إلى النقابة، مشيراً إلى أن عدد الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان منذ عام ٢٠١٥ وصل إلى ١٨٧٠مرضاً منها أمراض الحمى المالطية التي انتشرت بشكل كبير واللاشمانيا والإنفلونزا وجنون الأبقار والسل وداء الكلب وغير ذلك، لافتاً إلى أن معظم هذه الأمراض تكون محمولة على الغذاء أو مشتركة بين الإنسان والحيوان.

### ٥٠ ألف لتر مازوت لتدفئة مدارس المحافظة

## انخفاض في عدد الأسر التي حصلت على بطاقة ذكية في تجمعات أبناء القنيطرة بريف دمشق

القنيطرة- الوطن

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة علي زيتون أن لجنة المحروقات الفرعية في المحافظة درست جميع الخيارات لتأمين أبناء القنيطرة في تجمعاتهم في ريف دمشق بمازوت التدفئة.

وأشار زيتون لـ«الوطن» إلى وجود انخفاض ملحوظ بعدد الأسر الذين حصلوا على بطاقة ذكية، مبيناً أن أحد الخيارات منح الأسر مادة مازوت التدفئة على البطاقة العائلية على أن تتم إعادة حسم الكمية من مخصصاتهم بعد حصولهم عليها بموجب البطاقة الذكية.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى أن واقع حصول المواطنين على البطاقة الذكية على أرض محافظة القنيطرة أفضل بكثير من تجمعات النازحين بريف دمشق، حيث تجاوز عدد الأسر التي حصلت على البطاقة نحو ٢٠ ألف أسرة (من أصل ٢٥ ألف أسرة) ما يجعل الحصول على مخصصات العائلة من مادة مازوت التدفئة باستخدام البطاقة هو الطريقة الأفضل، موضحاً البدء بتوزيع مازوت التدفئة لأسر الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري مباشرة، حيث تم التأكيد أنه ستتم المباشرة بتزويد الأسر بمادة مازوت التدفئة مطلع الأسبوع القادم مع العلم أنه خلال اليومين الماضيين تم تأمين الراغبين من أسر الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري بمادة المازوت حيث بلغ عدد المستفيدين نحو ٢٠٠ أسرة.

وحول تساؤلات أبناء المحافظة حول الحديث عن إيقاف توزيع مادة المازوت للنقل من محطة سادكوب بين زيتون أنه لم يتم إيقاف التوزيع من سادكوب وإنما تمت زيادة عدة طلبات النقل وتوزيعها على جميع المحطات والمراكز في المحافظة حسب التوزيع الجغرافي بما يحقق تخفيف الازدحام عن المحطات والمركز وتلبية وتأمين الآليات والجرارات الزراعية من جميع المراكز والمحطات الموجودة على أرض المحافظة وعلى مدار أيام الشهر.

ولفت مدير التجارة الداخلية في القنيطرة إلى زيادة كميات المازوت للجهات العامة ولاسيما الشركات الإنشائية والخدمات وذلك بسبب إطلاق مشاريع خدمية متنوعة على أرض المحافظة، إضافة إلى دعم قطاع التربية والمدارس، حيث قامت لجنة المحروقات بتخصيص مديرية التربية بما يقارب ٥٠ ألف لتر من مادة المازوت للمباشرة بتوزيع مخصصات المدارس حيث يتم تجهيز جميع المدارس على أرض المحافظة بمخصصاتها بمادة المازوت قبل قدوم فصل الشتاء.

وكانت لجنة المحروقات الفرعية في القنيطرة قد طالبت بضرورة متابعة واقع المحروقات وضبط عمليات تفريغها وتوزيعها.